هو الاكثر أهمية؛ وينبغي علينا ان نملأ النصف الفارغ، أو نحاول القيام بذلك، اذا كان ممكناً، حتى تمتلىء الكاس كلها، أو معظمها.

وفي محاولة لتوصيف النصف الفارغ وحصر الاضرار التي قد تنجم عن «شرائه»، يبدو ان نقطة الاعتراض الرئيسة، وربما كانت الوحيدة، لاشتراك مرشحين عرب في الانتخابات لبلدية القدس هي الخشية من ان يُفسَّر ذلك على انه اعتراف باسرائيل و/أو اعتراف باجراءات الضم الاسرائيلية للمدينة. الا ان نظرة أعمق الى هذه الناحية تظهر ان مثل هذه الخشية ليست في مكانها، بل قد يكون العكس هو الصحيح.

ففيما يتعلق بـ «حدوثة» الاعتراف باسرائيل، يبدو ان مثل هذا الادعاء بات في غير مكانه، وخارجاً عن الموضوع، ولا يشكل مجالاً كبيراً للبحث، وان كان الأمر يحتاج الى شيء من التوضيح. فـ «قصة» الاعتراف هذه لم تعد، في حقيقة الأمر، اعترافاً من قبل العرب والفلسطينيين باسرائيل، بقدر ما اصبحت، على عكس ذلك، مسألة اعتراف اسرائيل بالفلسطينيين وبحقوقهم. ولقد بُذل جهد كبير، واحتاج الأمر الى وقت غير قصير لكي تتضح هذه الحقائق؛ وبالتالي لا ينبغي التركيز كثيراً على هذه الناحية، وان كان التذكير بنزر يسير منها غير ضار. فأيام زمان، وعلى وجه التحديد في منتصف السبعينات، أي قبل نحو عقد من الزمن (كم تبدو بعيدة تلك الأيام ؟)، ساد في الساحة الفلسطينية «حوار» آخر، ضمن مواسم «الحوارات» التي لا تنقطع، دار يومها حول «التسوية» السياسية، التي طُرحت بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣. وكان ان أفرز ذلك «الحوار»،يومها، على ارضية افكار «التسوية»، هيئة فريدة في نوعها، أطلقت على نفسها اسم «جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية» (هل يبدو الاسم ساذجاً ؟ ربما. ولكن هذه هي الحقيقة). ولم يكن لهذه الجبهة من مهمة تؤديها، في حينه، الا اتهام كل من يعارضها الرأي بأنه «مستسلم» و «متخاذل» و «منبطح» ويسعى ـ يا للهول والخيانة ـ الى الاعتراف باسرائيل (كذا !). وكم ناقشنا يومها، مع الكثيرين غيرنا، وأوضحنا وشرحنا، وقرّبنا وبعّدنا، مفسرين وموضحين ومحذرين وناصحين بأن مسألة سعي اسرائيل الى الحصول على اعتراف الفلسطينيين بها غير مطروحة، وليست جدية، ولا حاجة الى اجهاد النفس بها. فالنظام الصهيوني غير معني باعتراف الفلسطينيين به، ولا يسعى اليه، ولا يريده، نظراً الى ما قد يجره ويتطلبه ذلك من اعتراف مقابل بحقوق الفلسطينيين، أو ببعضها. والى ان تتغير الأوضاع هذه، وعندما تتغير، لكل حادث حديث. ولكن ذلك الجهد كله كان دون طائل، ولم يؤثر في الجبهة الرافضة اياها، ولا في موقف أي من أطرافها، الى ان راح الزعماء الاسرائيليون، واحداً بعد الآخر، يقولون ذلك صراحة وعلناً؛ ثم راحت اسرائيل تتخذ من المواقف السياسية والعسكرية العملية، سنة بعد أخرى، ما يثبت صحة ما ذهبنا اليه، بما لا يدع أي مجال للشك. وعندها، فقط، راحت «تهمة» الاعتراف تختفي؛ ولا مبرر للعودة اليها.

وفي هذا الصدد، لا يقف الأمر عند هذا الحد فقط، بل يتعداه الى أبعد من ذلك؛ اذ لم تعد هنالك أهمية كبرى لما يمكن ان يُفسَّر كأنه اعتراف باسرائيل، بعد ان تبلور، على الصعيد السياسي العام، ما هو أكبر من ذلك، وما لا يمكن فقط ان يُفسر كأنه، بل انه، استعداد للاعتراف باسرائيل. فقرارات فاس، مثلاً، التي تحظى باجماع عربي، لا يمكن ان تفسّر الا أنها ـ وليس كأنها ـ استعداد عربي جماعي للاعتراف باسرائيل، ضمن شروط معينة. كما ان الاعتراف بقرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ (والنظام السوري، مثلاً، هو من المعترفين، رسمياً، بهذا القرار) يحمل في ثناياه الاستعداد للاعتراف باسرائيل. ولكي لا نذهب بعيداً، نشير الى ان مجرد التحدث عن حل «شامل وعادل